تطور النهج الاقتصادي:

تاريخ الفكر الاقتصادي هو جزء من أجزاء علم الاقتصاد ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الاقتصاد خصوصا في النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي، بالإضافة إلى إن هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن أمثال ابن خلدون وآدم سميث وكارل ماركس وجون مايناردكينز وديفيد ريكاردو وغيرهم.

كتاب اليونانيون القدامى كالفيلسوف) أرسطو (مثلا قام بدراسة وتحليل الأفكار المتعلقة بفن اكتساب الثروة وتساءل عما إذا كان من الأفضل أن تُترك الملكية في أيدي القطاع الخاص أو العام

في العصور الوسطى، جادل علماء المذاهب مثل (توما الأكويني) أنه من الالتزام الأخلاقي للشركات أن تبيع السلع بسعر عادل ومنذ العصور الوسطى، كان الاقتصاد يتطوّر تقريبا بشكل حصري في الغرب حتى القرن 20

وقد تطور تعريف علم الاقتصاد منذ أن بدأ آدم سميث 1970بوضع أول كتاب منظم في علم الاقتصاد ونشره تحت عنوان "بحث في طبيعة ثروة الامم وأسبابها" سنة 1970. (ويعتبر الإسكتلنديّ آدم سميث (1790–1723) أب الاقتصاد أو أب الاقتصاد السياسي الحديث. تصادف صدور تقريره عام 1776 بعنوان «تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» مع الثورة الأمريكية، وجاء قبل فترة وجيزة من ثورات أوروبا التي اعتبرت ارتدادًا واسع النطاق للثورة الفرنسية، كما تزامن مع بزوغ فجر ثورة صناعية جديدة سمحت بمزيد من الثروة التي كانت تُجمع على نطاق أوسع من أي وقت مضى)

يتعامل تاريخ الفكر الاقتصادي مع المفكرين ومع مختلف النظريات في هذا الموضوع الذي أصبح يعرف بالاقتصاد السياسي أو اقتصاديات السياسة منذ القدم إلى يومنا هذا، إنه يشمل العديد من المدارس المختلفة للفكر الاقتصادي وقد مر علم الاقتصاد باربع مراحل او مدارس اهمها:

مدرسة التجاريين:

اشار "آدم سميث" إلى مدرسة التجاريين mercantilism في كتابه "ثروة الأمم" على أنها مجمل الأفكار الاقتصادية السائدة خلال القرون الثلاثة من السادس عشر حتى الثامن عشر والتي يجمع بينها مجموعة من السياسات تهدف إلى تقوية الدولة.

تشمل هذه المدرسة المفكرين الاقتصاديين من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر، زاد الاهتمام بالاعتبارات السياسية حيث ظهرت الدولة كوحدة سياسية جديدة كأول ظهورو لها في فرنسا وعلى رأسها "لويس الحادي عشر" ثم "هنري الثامن" في إنجلترا وإمبراطورية "شارل كان" في إسبانيا وقد ساعدت هذه الوحدات السياسية الجديدة على نشوء اتجاهات فكرية جديدة همها الأول كان النمو والتوسع في سبيل تقوية الدولة، عكس النظرة في العصور السابقة التي سيطرت عليها مثل عليا في الدين والأخلاق.

ومثل الفكر السياسي في تلك المرحلة كتاب "الأمير" ل"ميكافيللي" فالتجاريين عبروا عن الفكرة نفسها في مجال المشكلات الاقتصادية فأصبحت قوة الدولة والبحث عن وسائل إثرائها هو الهدف الأول.

وقد ساعدت عوامل عديدة على تركيز الاهتمام بالوحدة السياسية الناشئة (الدولة) مثل الاكتشافات الجغرافية في أمريكا والتي أدت إلى زيادة الطموح السياسي للدول المستعمرة، وقد فرضت هذه الاكتشافات ضرورة التعرض لمشكلات جديدة تدور حول القوة. وارتبط بهذه الاكتشافات الجغرافية نوع جديد من المشكلات اقتضت بحثا من المفكرين في العلاقة بين الدولة ومستعمراتها في الخارج.

كما أدى طول المسافة بين مصادر المود الأولية والأسواق الى الاهتمام الزائد بمشكلات العلاقات التجارية الدولية وقد نتج عن الاكتشافات الجغرافية، تجديد الفن الإنتاجي وبداية الثورة الصناعية. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ازدهار التجارة وزيادة تراكم رأس المال وضرورة الاهتمام بباعث السعي للربح وإضفاء المشروعية عليه.

امتازت تلك المرحلة باحتلال مكانة التجارة المكان الاول في التفكير الاقتصادي علما أنها اقتصاديات زراعية بالدرجة الاولى لأنها دول فقيرة وهي ما يمكن أن نطلق عليها الان دول متخلفة, وقد بدت التجارة بالنسبة لهم كنشاط جديد قادر على تحقيق ثراء الدولة وغناها، فاقتضى نمو التجارة وازدهارها

الاهتمام بالصناعة ولكنه لم يكن اهتماما بالصناعة لذاتها وإنما باعتبارها من عوامل ازدهار التجارة. فكانت الصناعة تابعة للتجارة وهذا ما دعا المفكرين اللاحقين إلى تسمية هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية وقد أدى ازدهار التجارة الى ظهور أساليب جديدة للتجارة فزاد استخدام الأوراق التجارية وبدأت بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية تظهر وبصفة عامة بدأت البرجوازية في الظهور.

الغرض من الدراسة عند التجاريين هو البحث في كيفية الوصول إلى إغناء الدولة وقاسوا ثروة الدولة على ثروة الأفراد فإذا كانت هذه الأخيرة تقاس بما لدى الفرد من نقود ومن معادن نفيسة كالذهب فإن إثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة.

وقد اختلفت السياسة الاقتصادية المتبعة بحسب ظروف كل دولة في ذلك الوقت، فالسياسة الإسبانية اهتمت بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس نظرا لأن اسبانيا والبرتغال كانتا تسيطران على مستعمرات في ما وراء البحار في أمريكا غنية بمناجم الذهب والفضة، فاقتصرت السياسة الاقتصادية حول كيفية تراكم المعدن النفيس في كل من إسبانيا والبرتغال وعدم خروجه إلى الخارج. لهذا لجأت الدولتان إلى عدة إجراءات، الغرض منها زيادة حصيلتيهما في المعدن النفيس ومنع تسربه للخارج:

1-تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة.

2-وضع قيود على التجارة الخارجية

3-منع تصدير الذهب إلى الخارج إلا في بعض الأحوال الاستثنائية ومنها:

أ .تسديد الديون الملكية

ب .بعثات الحكومة في الخارج ومصروفاتها.

وبهذا تكون السياسة الاقتصادية عند التجاريين متركزة على سياسة المعدن النفيس لإثراء الدولة وقوتها.

أما في إنجلترا فقد تطلب زيادة المعدن النفيس لديها اتخاذ إجراءات مختلفة فإنجلترا لم يكن لها مستعمرات قادرة على مدها بالمعدن النفيس ولذلك فقد كانت الوسيلة للحصول عليه هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، بحيث يحقق الميزان التجاري فائضا، وتدفع الدول الأخرى الفائض من التبادل التجاري ثمنه ذهبا وبهذا يدخل الذهب إلى إنكلترا، لذلك اعتمدت انكلترا على تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

وقد تشابهت سياسة فرنسا مع سياسة إنجلترا حيث شجعت فرنسا الصناعة المحلية وأنشأت عدة صناعات جديدة أخذا شكل احتكارات وامتيازات بهدف زيادة الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري للحصول على المعدن النفيس، كما تدخلت الدولة في تنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور من أجل تشجيع الصناعة، كما أتيح استيراد المواد الغذائية تخفيضا لنفقات المعيشة وبالتالي تقليل نفقات الإنتاج بما يؤدي الى تشجيع الصناعة وقامت الدول أيضا بفرض قيود شديدة على استيراد المنتجات الصناعية من ناحية مع منح إعانات تصدير للمنتجات الصناعية من ناحية أخرى

وعموما فان اهم افكار هذه المدرسةيتمثل في :

-احتلت التجارة المركز الاول في التفكير الاقتصادي

-كان الاهتمام بقطاع الصناعة وليس الزراعة

-مركز الدولة وقوتها يتحدد بمقدار ما تملكه الدولة من معادن

- ان السياسة الاقتصادية تاتي بقوة الدولة وعظمتها بينما الرفاهية الفردية لم تكن من اهدافهم واولوياتهم

مدرسة الطبيعيين:

هي اتجاه اقتصادي تأسس في فرنسا في القرن الثامن عشر، ويعتقد أن سياسة الحكومة يجب ألا تتدخل في عمل قوانين الاقتصاد الطبيعي وأن الأرض هي مصدر كل الثروات، وعمومًا تُعدُّ المدرسة العلمية الأولى للاقتصاد، يهدف الفلاسفة الطبيعيون إلى مجتمع يكون فيه للقوانين الطبيعية والأخلاقية دور كامل، ويكون فيه القانون الوضعي منسجمًا مع القانون الطبيعي، واهتموا كثيرًا بالمجتمع الزراعي، وهاجموا المذهب التجاري ليس بسبب تنظيماته الاقتصادية فقط؛ بل لأنه يؤكد على أهمية الصناعة والتجارة الخارجية، لأنه من أهم قوانينهم أن على كل أمة تنظيم التجارة والصناعة لزيادة ثروتها وقوتها الخاصة

مبادئ المدرسة الطبيعية: فيما يلي اهم المبادئ التي تستند عليها المدرسة الطبيعية

-مكافحة المركنتيلية (المذهب التجاري): كان الطبيعيون بداية حركة مناهضة للمذهب التجاري، وحجتهم في ذلك أنّ توجيه العمالة من الزراعة إلى الصناعة يُقلل الثروة الإجمالية للأمة، وبالتالي فإن عدد سكان الأرياف سيقل، وسيقلّ إنتاج الغذاء، كما أنّ فرضة المركنتيلية الأساسية تقضي بأن الدولة يجب أن تُصدّر أكثر مما تستورد، لكنّ هذا يحتاج بالضرورة موارد متاحة للاستهلاك الداخلي أكثر مما يحتاجون للتصدير .

إطلاق نظرية دعه يعمل دعه يمر: جادل الطبيعيون بأن على الحكومة أن تترك الاقتصاد وحده وتسمح للأفراد داخل الاقتصاد بفعل ما يحلو لهم، وأن على الحكومة ترك مصالحها الأنانية؛ فأطلقوا نظرية (دعه يعمل دعه يمر .(الملكية الخاصة: آمن الطبيعيون أنه لا يمكن لأي من النظريات المتعلقة بقيمة الأرض أن تنجح دون دعم قانوني قوي للملكية الخاصة .رأس المال الاستثماري: أدرك الطبيعيون أن المزارعين بحاجة إلى رأس المال لبدء عملية الإنتاج، وأيدوا استخدام بعضًا من أرباح كل عام لزيادة الإنتاجية، كما أن رأس المال ضروري لدعم العمال أثناء إنتاجهم لمنتجاتهم .

الترتيب الطبيعي: لم يكن الطبيعيون مهتمين بما إذا كان تعظيم الناتج الصافي فكرة جيدة، أو عزز سلطة الحاكم، أو أنتج سعادة عامة، أو حسّن الأخلاق، بل اهتموا بما يجب فعله لتحسين الأخلاق والسعادة العامة وأن تعظيم صافي الإنتاج هو الفكرة الأساسية التي ينبغي العمل عليها، وهو الشيء الجيّد الذي ينبغي عمله.

وعموما فان الطبيعيين يرون ان الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين الطبيعة شانها في ذلك شان الظواهر الطبيعية والبيولوجية ولا دخل للانسان في وجودها وتقوم الحياة الاقتصادية على مبداين هما اللذان يوجهان شخصا يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحققه من منافع شخصية ، وهذه المنفعة هي الحافز الذي يستحث الناس على النشاط الاقتصادي اما المبدا الثاني فهو مبدا المنافسة فكل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية وحين يفعل ذلك يدخل في التنافس مع بقية افراد المجتمع

مدرسة التقليديين:

نظريات علم الاقتصاد نشأت تدريجيًا نتيجة العديد والعديد من الأفكار والنقاشات بين رجالات الفكر والعلم. ومن هذا المنطلق نكتب لكم هذه السلسلة حول مختلف المدارس الاقتصادية التي أسست لهذا العلم ورسمت ملامحه التي نراها اليوم.

اما عن "المدرسة الاقتصادية"، فنقصد بها هنا مجموعة العلماء والمفكرين الذين كانوا يتشاركون وجهات نظر متجانسة حول المواضيع الاقتصادية المختلفة. فرغم أن لكل مفكر فيها إنتاجه الخاص، إلا أن جميع مفكريها يشتركون في الأسس ذاتها ويدافعون عن منهج واحد في التفكير الاقتصادي

منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، شهد علم الاقتصاد طفرة كبيرة مع ظهور المفكر الاقتصادي آدم سميث الذي وضع أولى اللبنات التي ساهمت في بناء علم الاقتصاد الحديث وجعله علمًا منفصلًا بذاته عن باقي العلوم والمجالات البحثية. ثم جاء بعده جان بابتيستساي صاحب قانون الأسواق الشهير (العرض يخلق الطلب). ولا يمكننا أن ننسى طبعا دافيد ريكاردو صاحب قانون الميزة النسبية أولى لبنات نظريات التجارة الدولية، وغيرهم الكثيرين من رواد المدرسة الكلاسيكية الذين هم أوائل الاقتصاديين الذين أسسوا مبادئ هذا العلم في العصر الحديث وتبقى أعمالهم ونظرياتهم هي التي مهدت الطريق لمن بعدهم. سواء أكملوا طريق الدفاع عن الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، أو انتقدوا هذه النظرية

- يرى الكلاسيك أنه من خلال سعي الفرد لتحقيق مصلحته الشخصية الخاصة سيحقق بذلك المصلحة العامة، كما أشار إلى ذلك مفهوم اليد الخفية لآدم سميث حيث يرى أن الإنسان أناني

بطبعه، لكن ذلك ليس سيئًا بالضرورة؛ فالجزار الذي يبيع اللحم لا يفعل ذلك بنية توفير اللحم الطازج للناس بأسهل طريقة، لكن دافعه الأساسي هو الحصول على أقصى ربح من اللحم الذي يبيعه، وهذا الأمر هو الذي يدفعه للعناية بسلعته وتقديم اللحم الطازج للناس.

وهكذا تتحقق المنفعة العامة انطلاقًا من سعي كل شخص نحو تحقيق مصلحته الخاصة.

- ومن نتاج إيمان الكلاسيك بسعي الجميع لتحقيق المصلحة الشخصية، رأوا أن الفاعلين الاقتصاديين (المؤسسات والشركات مثلًا) في سعيهم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن هذا يتكفل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها، وبالتالي يستفيد الاقتصاد منها بأقصى كيفية ممكنة وتتحقق المنفعة العامة.
- رى الكلاسيك أن كل الأسواق (أسواق السلع والخدمات أو سوق العمل) تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية فتظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة إلى أقل حد ممكن. وحالة المنافسة الكاملة كما تطرقنا لها في حديثنا عن السوق التنافسي الحر بشروطها الأربعة التي ذكرناها، تحقق أعلى فاعلية للأسواق التي تصبح – ما إن تتحقق الشروط – على تحقيق الرفاه الاقتصادي.
- مبدأ حرية الأسواق وفاعليتها ليس مرتبطا فقط بالأسواق الداخلية لاقتصاد ما، بل الأمر ينطبق أيضا على السوق العالمي التي تجري فيه التبادلات التجارية عن طريق الاستيراد والتصدير. فكان إنتاج اقتصاديي المدرسة الاقتصادية كآدم سميث أو دافيد ريكاردو عبر نظرية الميزة النسبية، ينصب حول أن السوق العالمي إذا تحقق فيه شروط السوق التنافسي؛ كشيوع وإتاحة التكنولوجيا المستخدمة للجميع مع إمكانية الحصول عليها دون قيود لمن يرغب في شرائها من هذه الأسواق، سينتج عن ذلك منافسة بين مختلف الدول حيث تتخصص كل واحدة منها فيما تمتلك فيه ميزة نسبية مقارنة بغيرها من الدول. فإذا تم هذا، فإن السوق يلعب دوره أيضا في تحقيق المنفعة لجميع الدول التي تعتمد على تبادلات تجارية حرة بدون قيود.

المبدأ بسيط، إذا كان العمل الحر للأسواق يتميز بالفاعلية التي تحقق المنفعة للجميع، فيجب علينا أن ندع الأسواق تقوم بدورها الطبيعي

ولهذا فعلى الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق نطاق، كتنظيم الملكيات، وتقديم خدمات التعليم، والشرطة والقضاء، والدفاع عن سيادة الدولة من التهديدات الخارجية وغير ذلك من الأعمال العامة

أما النقود فهي بالنسبة للكلاسيك مجرد "عربة لنقل قيم المنتجات" من فريقٍ إلى فريق آخر، أي أننا نستخدمها فقط لتسهيل التبادلات بيننا، وبالتالي فالنقود وسيلة وليست غاية، فالغاية نفسها هي الحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أو استثمارها لجمع الثروة.

ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود يكون لإتمام المعاملات التجارية فقط، وبالتالي فهو مشتق من الطلب على السلع والخدمات؛ فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، يرتفع الطلب على النقود أيضا؛ لأن وظيفة النقود الوحيدة هي الوساطة في عملية التبادل

المدرسة الكينزية: في عام 1936م انفصل جون مايناردكينز عن المدرسة الكلاسيكية رداً على شدة الكساد العالمي، بنشره للنظرية العامة للتوظيف والفائدة والمال، وتفترض وجهة النظر الكلاسيكية أن الأجور والأسعار يجب أن تنخفض في حالة الركود، وفي حين يرى كينز أن العكس هو الصحيح، إن هبوط الأسعار والأجور، من خلال خفض دخل الناس، ومن الجدير بأن يمنع عودة الإنفاق، كما أكد كينز على أن التدخل الحكومي المباشر ضروري جداً لزيادة إجمالي الإنفاق.